الإستدامة الضعيفة والقوية: بين المتطلّبات العمليّة للرفاهية وصون البيئة

دراسة مقارنة

The weak and strong sustainability: between practical requirements of welfare and nature conservation: A comparative study

خـلاّدي محمّـد أميـن مهـدي

KHELLADI Mohammed Amine Mehdi

المدرسة العليا للإقتصاد بوهران (الجزائر)، m.khelladi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/09/04 تاريخ القبول: 2020/10/25 تاريخ النشر: 2020/10/30

ملخص:

طيلة تاريخه، عرف الفكر الإقتصادي مجموعة مسائل حاسمة وغير توافقية بين العلماء من أشهرها إشكالية التنمية المستدامة التي صارت، منذ زمن، محور العديد من الأبحاث العلمية والقرارات السياسية. يسعى هذا العمل إلى تحليل مقارني ذي طابع نوعي لتناقض الإستدامة الظاهر في الاختلاف المنهجي شبه المطلق الذي يميّز الإستدامة الضعيفة من الإستدامة القوية.

ملخّص النتيجة، هو أنّ هذا التناقض له أثر عملي حقيقي على مؤشرات أو مسار التنمية المستدامة المرتبط بمقتضيات رفاهية الإنسان وصون البيئة. فبينما يرى التوجه الضعيف للإستدامة أنّ النمو، مثلاً، هو من أسباب نجاح هذه التنمية، يرى التوجه القوي للإستدامة، في المقابل، ضرورة إيقاف أو تراجع النمو ونمط الاستهلاكية.

كلمات مفتاحية: التنمية المستدامة، الاستدامة الضعيفة، الاستدامة القوية، مخزون رأس المال، النمو.

تصنيفات JEL: B00؛I31؛O13؛ O44؛ Q01؛ Q5؛ Q57 .

Abstract:

Throughout its history, economic thought experienced a set of critical and non-consensual issues among researchers.

المؤلف المرسل: خلادي محمد أمين مهدي، **الإيميل:** mehdi.khelladi@ese-oran.dz

One of the most famous of these is the sustainable development issue, which has long been at the center of much scientific research and policy-making. This work aims at qualitative comparative analysis of the sustainability paradox shown in the almost absolute methodological difference that distinguishes weak from strong sustainability. The synthesis of the result is that this paradox has a real practical impact on the sustainable development indicators or pathways related to requirements of human welfare and environmental conservation. While weak sustainability sees growth, for example, as one of the reasons for the success of sustainable development, the strong sustainability sees, on the other hand, the need to stop or reduce growth and consumption.

Keywords: sustainable development; weak sustainability; strong sustainability; capital stock; growth.

JEL Classification Codes : B00 ; I31 ; O13 ; O44 ; Q01 ; Q5 ; Q57.

1. مقدمة :

قليلة جدًّا تلك المفاهيم التي كان لها صدى واسع في العشريات الأخيرة مثل مفهوم التنمية المستدامة. حقيقة الأمر، من الصعب اليوم إيجاد إجراء اقتصادي، سياسي أو اجتماعي، محلّي كان، وطني أو حتى دولي، لا يمكن تبريره باسم هذا المفهوم.

نشأت وذاع صيت التنمية المستدامة كمشروع شمولي وكردّة فعل للتقليل من المآسي العديدة والمختلفة التي يعيشها العالم. هذا الأخير يشهد يوميًا تدميرًا للنظم الطبيعية وللتوازن البيئي للكوكب مع زيادةٍ خطرة في حدّة الفقر وعدم المساواة بين مئات ملايين الأشخاص غير القادرين على تحقيق أقلّ قدر من الحاجيات الأساسية: الحصول على مياه الشرب، الغذاء، الطّاقة، الرعاية الصحية، التعليم والشّغل.

لكن، وفي المقابل، يعاني هذا المشروع أو المصطلح من مجموعة نقائص. نذكر منها الغموض الدلالي كبير للغاية الذي يرجع سببه لكثرة التعريفات وللاستخدام المكثف لهذه العبارة مما يثير تساؤلاً حول فائدتها الحقيقية. كمثال، في عام 1989، حدّد Pezzey من البنك الدولي37 معنى مختلفًا للتنمية المستدامة. في نفس الفترة، أوجد Hatem، 60 معنى.

هذا الإشكال على المستوى الاصطلاحي رافقه إشكال آخر على المستوى المنهجي. بصفة أوضح، طريقة تنفيذ التنمية المستدامة على أرض الواقع تخضع لنظرتين متضادّتين، الأولى،

وهي الإستدامة الضعيفة، تُفَسِّرُ الاستدامة، الرفاهية وحماية البيئة من منطلق فكري اقتصادي بحت. أحد أبرز ممثليها هو Solow. أما الثانية، وتدعى الاستدامة القوية، فهي تدعو إلى تفعيل أو تفسير هذه المفاهيم الثلاث عبر نهج تحليلي ذي فلسفة بيئية أو إيكولوجية خالصة. أحد أعمدتها المشهورين هو Daly.

إنطلاقًا من تحليل مقارني نوعي، سيهدف هذا العمل إلى تسليط الضوء على هذين النظرتين وما تقتضيه عمليًا كلّ واحدة منهما لإنجاح التنمية المستدامة. فهل المنظور الإقتصادي للإستدامة الضعيفة كاف لوحده؟ أم يجب اللجوء إلى الإستدامة القوية، ومنه، إلى طرح فلسفي أشمل يقدّم الإنشغلات والمزايا البيئية على كلّ اهتمام اقتصادي؟

مما تقدّم، ستكون الورقة البحثية هذه مقسّمة إلى ثلاث أجزاء رئيسية. الأول منها عبارة عن مدخل تعريفي لمصطلح التنمية المستدامة بناءًا على تسلسل تاريخي لهذه التعريفات. الجزء الثاني سيتطرّق إلى أطروحة الحالة المستقرّة والنمو الاقتصادي الصِّفري وهما من الممهّدات المفاهيمية والمنهجية للاستدامة القوية. أخيرًا، سيُخَصّص الجزء الثالث لدراسة مقتضيات كلتا الإستدامتين من أجل إرساء الرفاهة وصون البيئة.

2. التنمية المستدامة: مصطلح واحد، تعريفات متعدّدة

أوّل تعريف حقيقي للتنمية المستدامة ظهر عام 1980 في التقرير السنوي للإتّحاد الدّولي لحماية الطبيعة والموسوم ب "استراتيجية الحفظ العالمية" حيث تمّ تقديمها على أنها *" تطور يسمح بالحفاظ على الموارد الحية، التنوع الجيني وعلى التوازنات البيئية الأساسية "*. (Schubert & Zagamé, 1998, p. 110)

سبع سنوات بعدها، أصبح هذا المصطلح أكثر شهرةً بفضل تقريرBrundtland (1987) للجنة العالمية للبيئة والتنمية المعنون "*مستقبلنا المشترك*" والمقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. حسب (Combes, 2005, p. 135)، قام هذا التقرير بتعريف التنمية المستدامة على أنها" *نمط من التنمية الاقتصادية يلبي احتياجات كل جيل، بدءًا من أولئك الأكثر حرمانًا، [غالبًا ما يتم حذف هذا الجزء!] دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم*".

نفس التقرير عرض مفهومًا ثانيًا معتبرًا هذه التنمية: *"سيرورة تغيير التي، ومن خلالها، استغلال الموارد، توجيه الاستثمارات والتغييرات التقنية والمؤسسية تتمّ في انسجام وتعزز الإمكانات الحالية والمستقبلية لتلبية الاحتياجات البشرية."* (Barde, 1992, p. 37)

من جهة أخرى، وفقًا للمبدأ 1 من إعلان ريو في جوان 1992، فإنّ:" *التنمية المستدامة تعني تنمية نقية ومنتجة في انسجام مع الطبيعة* ". ذات السنة، اقترحت المفوّضية الأوروبية تعريفا خاصًّا بها: "*هي سياسة واستراتيجية تهدف إلى ضمان استمرارية زمنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع احترام البيئة ودون المساس بالموارد الطبيعية الضرورية للنشاط البشري* ". (Meier & Schier, 2005, p. 281)

أيضًا، وحسب ما يذكره (Maréchal & Quenault, 2005, p. 233)، أعطت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عام 1998 صيغة تعريف قائمة على أنّ هذا المفهوم " *يقتضي توجيه الاهتمام إلى اعتبارات أكثر شمولية من النمو الاقتصادي والرفاهية المادية. المفهوم يشمل انشغالات بشأن الإنصاف والتماسك الاجتماعي بالإضافة إلى ضرورة مواجهة التهديدات ضدّ الخيرات المشتركة للإنسانية* ".

على الرّغم من أنّ هذه التعريفات لم تظهر إلاّ في أواخر القرن الماضي إلاّ أنّ التنمية المستدامة لها جذور فكرية قديمة. فعلى سبيل المثال، في عام 1909 وأمام مجلس الشيوخ، أعلن الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت، الذي جعل الحفاظ على المحميات الطبيعية أحد الموضوعات المركزية لسياسته، أنّ: "*مع النمو المستمر للسكان والزيادة السريعة في الاستهلاك، فإنّ شعبنا سيحتاج إلى المزيد من الموارد الطبيعية ... إذا قمنا، نحن من هذا الجيل، بتدمير الموارد التي ستكون ضرورية لأطفالنا، وإذا قللنا من قدرة أرضنا على دعم السكان، فإننا نخفض مستوى المعيشة، بل نزيل الحق في الحياة لأجيال المستقبل في هذه القارة.*" (Maréchal & Quenault, 2005, p. 290)

من خلال مجموع هذه التعريفات، يكون من الواضح أنّ التنمية المستدامة ليست نظرية بل إطار مرجعي تحليلي يؤكد على الترابط بين الجانب الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، المؤسسي، الزماني والمكاني (Rousseau & Zuindeau, 2007, p. 03). كما أنها إطار معياري للفعل العمومي بالدرجة الأولى مع هدف أساسي متمثل في عدم الإخلال بالعدالة أو الإنصاف بين أفراد الأجيال المتتالية. قدرات تلبية احتياجات كل جيل ترتكز على رأس المال المنتج، رأس المال البشري والأصول الطبيعية.

بالنسبة لجيل الحاضر، يتعلّق الأمر بتلبية الاحتياجات، وبالنسبة لجيل المستقبل، فإنّ المعيار يتعلق بالقدرات. تعترف هذه الصيغة الزمنية للتنمية المستدامة بكل من عدم اليقين في المستقبل والاستقلالية للأجيال القادمة لتحديد وتلبية طلباتها وفقًا لقدراتها. مسؤولية جيل اليوم تتمثل إذن في الإبقاء، قدر الإمكان، على قدرات أجيال الغد لممارسة تفضيلاتهم عن طريق توريثهم

رصيد متنوع من الموارد، المؤسسات والطاقات التقنية التي ستمكنها من تطوير مشاريع حياتها الخاصة. (Godard, 2007, p. 62)

لكن، وبغضّ النظر عن انتشارها الدولي، تعرّضت فكرة التنمية المستدامة للانتقادات. فمصطلح الاحتياجات في تقرير Brundtland غامض نسبيًا، لا سيما عندما نعلم أنه ربما من المستحيل معرفة الاحتياجات الحقيقية لأجيال الغد. هذا ما جعل (Latouche, 2003, p. 24) المعروف بمعارضته الشديدة للتنمية المستدامة يقول عنها أنها ليست سوى " *تعديل مفاهيمي يهدف إلى تغيير الكلمات لا إلى تغيير الأشياء*".

هو يضيف أنّ التنمية المستدامة، هي بالنسبة للبعض، التنمية التي تحترم البيئة. هذا موقف موجود إلى حد ما عند نشطاء المنظمات غير الحكومية والمفكرين الإنسانيين. بالنسبة للآخرين، الشيء المهم هو أن التنمية يمكن أن تستمر إلى أجل غير مسمّى. هذا الموقف موجود عند الصناعيين، معظم السياسيين وجميع علماء الاقتصاد تقريبًا.

أخيرًا، نقول أنّ التنمية المستدامة توضح أن الحفاظ على البيئة يعتمد على أنماط التنمية التي ستتبناها البشرية وأنه لن تكون هناك رؤية طويلة الأجل دون تغيير شبه جذري للتوجهات الاجتماعية والاقتصادية الحالية. حماية التوازنات البيئية الكبرى يجب أن يصل إلى حدّ إعادة تصوّر بعض الجوانب من طريقة حياتنا ومن النموذج الحديث للنمو الاقتصادي. كذلك، إنّ نشأة التنمية المستدامة يثبت وجود قصور فعلي في النظرية الاقتصادية السّائدة فيما يتعلّق بمواجهة التحديات البيئية الحرجة في عهدنا.

3. التنمية المستدامة وأطروحة الحالة الثّابتة أو المستقرّة

الكلاسيكيون أو التقليديون من علماء الاقتصاد، منهم Smith، Malthus وRicardo، قد توقّعوا حدوث وضعية اقتصادية لا يمكن تفاديها تتمثل في عدم تسجيل نموّ اقتصادي في المدى الطويل -نموّ صفري-. إعتبار الأرض كمدخل أساسي للإنتاج لكن ذي ندرة مطلقة (Malthus) أو نسبية (Ricardo) إضافة إلى النمو السكاني سيتسبّبان في عوائد متناقصة في الزراعة مما يدفع الأجور إلى مستوى الكفاف، ثم تقليل الأرباح فانخفاض تراكم رأس المال، وأخيرًا، وقوع حالة ثابتة في المستقبل البعيد. أي غياب إمكانية التنمية المستدامة بالمفهوم الحديث.

في القرن العشرين، تناول الباحثون معالجة هذه الإشكالية -الحالة الثابتة- بواسطة بعض التيارات الفكرية وعلى رأسها تيّار أو مدرسة المتشائمين. هؤلاء، مجتمعون معًا داخل *نادي روما*، نشروا تقريرًا موسومًا ب "حدود النمو" (1972) أو تقرير" Meadows " أو تقرير " Limits to growth ". ملخّصه أنه قد لا توجد تنمية مستدامة ما دام هناك مجتمع دولي غير مستقرّ من حيث مستويات نمو السكان، الاستثمار والموارد الطبيعية.

التقرير أعلن عن الكارثة الحتمية التي ستنجم في أعقاب عدم كفاية إنتاج الغذاء بحلول عام 2020، زيادة التلوث حوالي عام 2040 و نقص المواد الخام بحلول عام 2050، و هذا، مهما كانت السياسات الديمغرافية والاقتصادية المتبعة. الخيار يكمن فقط في الإعتماد على النمو الصّفري مع استقرار فوري لسكان العالم، في استثمارات تقتصر على التجديد البسيط لرأس المال، في خفض بنسبة 75٪ من استهلاك الموارد الطبيعية والتلوث لكلّ وحدة منتجة، في زيادة مدة حياة رأس المال الصناعي وفي تحويل رأس المال من الصناعة إلى إنتاج الغذاء. (Merlin, 2008, p. 08)

حركة المتشائمين هذه أكّدت أنّ استنفاد أو تبذير العديد من الموارد الطبيعية سيحدّ أو حتى يمنع أي نموّ اقتصادي في المستقبل. المشاكل التي تناولها التقرير تمتدّ إلى الكوكب بأسره ولها تأثير قوي على بعضها البعض. بناءًا عليه، فقد شجّع على التعامل مع التنمية والبيئة على أنهما معضلة عالمية واحدة ووحيدة.

للتذكير، ارتكز هذا التقرير على إحدى أولى عمليات المحاكاة الحاسوبية لنموذج النظام البيئي العالمي الذي يتميز بخمسة معايير: السكان، إنتاج الغذاء، التصنيع، التلوث واستخدام الموارد الطبيعية غير المتجددة. ديناميكية النظام العالمي تجعل هذه المعايير تتعزّز ببعضها البعض متسبّبة في حلقة مفرغة: تزايد عدد السكان الذين يستهلكون ويلوّثون أكثر فأكثر في عالم محدود من الموارد. لذلك، ومهما كانت الخطة التي تم اختبارها، فإن النمو المتسارع الذي يشهده العالم يؤدي في النهاية إلى انهياره.

" نحن مقتنعون، يكتب مؤلفوا التقرير، بأنّ الوعي بالحدود المادية للبيئة العالمية والعواقب المأساوية للاستغلال غير المعقول للموارد الأرضية أمر ضروري لظهور طرق جديدة للتفكير والتي ستؤدي إلى مراجعة جوهرية للسلوك البشري، وبالتالي، لهيكل المجتمع الحالي ". (Aubertin & Vivien, 2006, p. 25)

التقرير منح فرصة جديدة لإعادة إبراز "الحالة المستقرة" التي طرحها. John Stuart Mill هو يوضّح : *" السكان و رأس المال هما المجمّعات الوحيدة التي يجب أن تظلّ ثابتة في عالم ذي حالة توازن. جميع الأنشطة البشرية التي لا تؤدي إلى الاستهلاك غير المعقول للمواد التي لا يمكن تعويضها أو التي لا تؤدي إلى تدهور البيئة بشكل لا رجعة فيه، يمكن أن تزدهر إلى ما لا نهاية. على وجه الخصوص، تلك الأنشطة التي يعتبرها الكثيرون أكثر الأشياء المرغوبة والأكثر إرضاءً: التعليم، الفن، الدين، البحوث الأساسية، الرياضة والعلاقات الإنسانية ".* (Aubertin & Vivien, 2006, pp. 25-26)

بعبارة أخرى، يمكن اعتبار أنّ عمل مجموعة أو مدرسة المتشائمين قد أثار صحوة مهمة وفتح بابا للنقاش حول جدوى نموذج حياة المجتمعات الحديثة و، منه، حول مدى استدامة التنمية خاصة في البلدان الغربية الصناعية. علاوة على ذلك، فقد وضع أرضية للتحول المؤسسي التي تحضّ على إعادة توزيع الثروة على المستوى العالمي: يجب أن يستمرّ النمو في بلدان الجنوب، على الأقل لفترة معينة، بينما يجب أن يتوقف في بلدان الشمال.

4. الإستدامة الضّعيفة مقابل الإستدامة القويّة: تحليل مقارني نوعي

يتمّ تحليل مسألة التنمية المستدامة من زوايا مختلفة ومتعددة. منها ما يتعلق باستدامة مستوى المعيشة أو الرفاهية أو الدخل بين أفراد الأجيال المتعاقبة ومنها ما يرتبط باستدامة مخزون رأس المال. الفكرة الأخيرة هذه تدور، بشكل عام، حول تفسيرين محتملين للمخزون: الأول، يشمل إجمالي رأس المال، بينما الثاني، يقتصر فقط على رأس المال الطبيعي.

للإفادة، واستنادًا إلى (Costanza, et al., 1997, p. 254)، يتّخذ مخزون رأس المال أشكالًا مختلفة يمكن تحديدها لا سيما في الأشكال المادّية بما في ذلك رأس المال الطبيعي كالأشجار، المعادن، النظم البيئية والغلاف الجوي، رأس المال المُصنَّع كالآلات والمباني، وكذا رأس المال البشري. إشكالية درجات الإستبدال، الإحلال أو التعويض بين رأس المال الطبيعي ورأس المال المُصنَّع أدّت إلى التمييز بين نهجين من الإستدامة يعرفان تواليا ب: 1) *الإستدامة الضعيفة* التي تفترض أنه من الممكن أو سيكون من الممكن دائمًا استبدال رأس المال الطبيعي برأس المال المصنَّع، 2) *الإستدامة القوية* التي تقتضي ألا تنخفض بعض الأصول البيئية تحت المستويات الحرجة. (Figuières, Guyomard, & Rotillon, 2007, p. 80)

1.4 الاستدامة الضعيفة: عدم التناقص أو الثبات الزمني في المخزون الإجمالي لرأس المال:

يرتبط هذا النوع من الاستدامة بمجال اقتصاديات البيئة والموارد الطبيعية. مضمونه يزعم أنّ كل جيل يجب أن يورث للجيل الذي يليه مخزون إجمالي أو كلي من رأس المال يكون، على الأقل، بذاك الحجم الذي حصل عليه هو نفسه. في حال تراجع نسبة رأس المال الطبيعي، يتم التعويض بزيادة نسبة رأس المال المادي –المُصنّع-. هي أيضًا، وفق (Vivien, 2003, p. 10)، عدم النقصان الزمني للدخل أو للمستوى الفردي من المنفعة أو الاستهلاك.

هي توحي إذا بتدفق ثابت أو متزايد من الدّخل. هذا يطرح سؤالاً مهمًّا عن نجاعة تحيين المداخيل المقبلة مقارنة بالحاضر، أي نجاعة تحيين الرفاهة الفردية والمجتمعية المستقبلية. *فمثلاً، كيف يتمّ تقديرها في ظلّ حتمية نقصان كمية الثروات الطبيعية؟ هل تقاس فقط من منظور اقتصادي محض؟ هل الرفاهة في الإستدامة الضعيفة تعني مزيدا من حمّامات السباحة لكن مع تلوث مياه البحار، هل هي مرادفة لمزيد من السيارات لكن مع هواء أقل قابلية للتنفس؟*

هذه الاستدامة التي اقترحها Solow (1993) يجب أن تحافظ على القدرة الإنتاجية للاقتصادات إلى أجل غير محدود، والتي لا تقتصر فقط على المعدات الإنتاجية فحسب، بل تشمل جميع الأصول التي تساهم في الرفاهية، بما في ذلك الخيرات البيئية. للعلم، كانت هناك دراسات نظرية عملت، في وقت مبكّر من سنوات السبعينات، على نمذجة النمو الاقتصادي نيو-الكلاسيكي باستعمال رأس المال غير المُنتَج مثل الموارد الطبيعية كعوامل في الإنتاج (Markandya & Pedroso-Galinato, 2007, pp. 298-299)

وعليه، فإنّ المسار الأمثل لهذه الإستدامة هو الإستهلاك المستمر بحيث يتم الإبقاء على الرصيد الكلي من رأس المال -المصنّع مع الطبيعي- ثابتًا طول هذا المسار. فقط توليفته تتغير بما أنّ الكميات المتناقصة من الثروات البيئية، القابلة للنفاذ مثلا، سوف تُعوَّض بكميات متصاعدة من رأس المال المنتج من طرف الإنسان (المدارس، الطرق، المباني، المعرفة) لضمان الحفاظ على القدرات الإنتاجية ورفاهية الأفراد.

هذه المقاربة تعتمد فرضيات قابلية الإستبدال بين هذين رأس المال مع تحسين الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية وكذا في عملية الاستثمار.(Ouharon, 2006, p. 170) بالنسبة إلىSolow، هناك تبادل يحدث بين الأجيال : الجيل الحالي يستهلك خيرات طبيعية و لكنه، في المقابل، يترك للأجيال القادمة المزيد من الطاقة الإنتاجية في شكل رصيد من المعدات و المعرفة. بدوره، الإبتكار التكنولوجي سيسمح بتحسين الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية وعدم

استنفادها أو بإحلالها مع رأس المال المُنشَأ. بالموازاة، ووفقًا لقانون Hartwick، يجب استثمار الريع الآتي من استغلال الأصول الطبيعية في إعادة تكوين رأس مال جديد (المعدات الإنتاجية، التعليم، البحث وإعادة التأهيل البيئي).

في المقابل، تعرّضت الإستدامة الضّعيفة لموجة من الإنتقادات من بعض علماء الإقتصاد مثل Daly, Pearce, Atkinson, Farley الذين عارضوا بقوة قضية الاستبدال المطلق أو الكـامل أو المثالي بين رأس المال الطبيعي ورأس المال المُنشَأ. فبالنسبة إليهم، خصوصيات كلّ مَوْرِد من المَوْرِدَين غير متطابقة تمامًا. فبينما رأس المال المصنّع يمكن تقليل نسبته أو زيادتها، تعرف الخيرات البيئية غالبا نقصانا في كميتها بطريقة لا رجعة فيها. هذا الأمر يصبح أكثر تهديدًا إذا نزل مستوى هذه الخيرات تحت عتبة الخطورة الحرجة الذي يؤدّي بها إلى زوال شبه نهائي.

كما يشير (Bürgenmeïer, Harayama, & Wallart, 1997, pp. 56-57)، فإنّ الإستبدال بين الشكلين المختلفين لرأس المال يتمّ انتقاده بشدة للأسباب التالية:

- الأصول الطبيعية لها وظائف كالتنظيم أو التعديل المناخي والتخزين الوراثي للكائنات الحية لا يمكن أبدًا تعويضها برأس المال المُنتَج من طرف الإنسان؛
- سيرورة تراكم رأس المال المُصنَّع تستهلك موارِدًا بيئية هي أيضا من حق الأجيال المستقبلية. من هذا المنطلق، فإنه لا يوجد إنصاف تجاه هذه الأجيال التي ستعيش في عالم يتميز بقلة نوعية وكمية في الأصول الطبيعية؛
- المحيط البيئي بكل ثرواته، عبارة عن خير جماعي ذي منفعة عامّة بينما رأس المال المنشأ يكون ذو منفعة خاصة. هذا ما يجعل فكرة الإحلال غير منطقية أو غير مشروعة.

2.4 الإستدامة القوية: عدم التناقص أو الثبات الزمني في مخزون رأس المال الطبيعي:

المدافعون عن هذه الإستدامة ينتمون إلى حقل الإقتصاد الحيوي أو الإقتصاد الإيكولوجي. يضعون خصوصية المنطق البيئي في صميم تحليلهم ويتبنّون موقفًا رافضًا تجاه تعويض رأسي المال ببعضهما البعض. زيادة على ذلك، يقترحون أحد المفاهيم المحورية المتمثلة في *"رأس المال الطبيعي الحرج"* الذي يؤشّر على مجموعة أصول بيئية لا يمكن الاستغناء عن خدماتها الحيوية مثل التعديلات المناخية، الحماية بواسطة طبقة الأوزون والتنوع البيولوجي. مثل ما يوضّحه (Rousseau & Zuindeau, 2007, p. 05)، فإنّ نزول كمية هذه الأصول تحت العتبة الحرجة سينجم عنه دمار لا مفرّ منه للطبيعة و للإنسان.

في تقريره الموجّه إلى الحكومة الفرنسية في عام 2003، أشار Coppens إلى ما يلي: " *إنّ الفكرة القائلة بأنه لا يمكننا استبدال رأس المال البشري أو التكنولوجي بالموارد الطبيعية إلى أجل غير مسمى هي ما يحدد التنمية المستدامة. في الواقع، من غير المسلّم به أن الخدمات التي توفرها النظم البيئية حاليًا يمكن أو يجب إعادة إنتاجها بشكل منهجي مصطنع*" (Schepens, 2005, pp. 118-119)

عكس الإستدامة الضعيفة التي تؤكّد على ضرورة عدم التناقص أو الثبات الزمني في المخزون الكلي لرأس المال أو، بمنطق آخر، عدم تراجع مستوى الرفاهية الفـــــردية، الاستهلاك أو المنفعة، فإنّ الإستدامة القوية تدعو إلى أهمية عدم التناقص أو الثبات الزمني في مخزون رأس المال الطبيعي. هذا الطرح يقتضي منع أي تلوث، وبالتالي، تحديد، إيقاف أو تراجع النمو الإقتصادي كما بيّنه *نادي روما* في تقرير Meadows عام 1972.

بمعنى أدقّ، يجب على كل جيل أن يورث للجيل التالي مخزونًا من الثروات البيئية لا يقل أهمية عن ذلك الذي ورثه هو نفسه. استقرار هذا المخزون يظلّ قائمًا حتى مع تراجع في بعض مكوناته بشرط زيادة متناسبة أو متماثلة في مكونات أخرى.

يعتقد الباحثون في الإقتصاد الإيكولوجي أنّ مقاربة الإستدامة القوية هي أكثر ملاءمة للتحليل وتحمل مخاطر اقتصادية وبيئية مستقبلية أقلّ بفضل تحرّرها من الانتقادات المتعددة الموجهة إلى الإحلال المزعوم بين صنفي رأس المال، الطبيعي والمصنّع. أيضًا، هي تمثّل مشروع مجتمعي يعطي أولوية ظاهرة للطبيعة. واقع الأمر، هو يقترح طابعا بيئيا خالصا للإستدامة مقارنة بالمنطق الإقتصادي البحت للإستدامة الضعيفة.

بالرجوع إلى (Daly, 1990, p. 40)، و هو أحد أشدّ المدافعين عن الاستدامة القوية، يجب أن تتمحور التنمية المستدامة حول الكفاية و كذلك الكفاءة بفضل ثلاث (03) مبادئ:

- يجب أن يؤدّي التقدم التكنولوجي إلى زيادة الكفاية وليس مردود الإنتاج؛
- يجب ألا تتجاوز معدلات استغلال الموارد المتجددة معدلات التجديد، ويجب ألا تتجاوز انبعاثات النفايات قدرة الإستيعاب المتجددة للبيئة؛
- يجب استغلال الموارد غير المتجددة بمعدل مساو لإنشاء بدائل متجددة.

تفسير ثبات مخزون رأس المال الطبيعي يختلف في حالة ما إذا كان محتواه عبارة عن موارد متجددة أو موارد غير متجددة. في الحالة الأولى، وعلى سبيل التوضيح، يجب ألا تتجاوز وتيرة قطع الأشجار أو صيد الأسماك قدرة الأنظمة البيئية على توليد أشجار جديدة

أو تكاثر الأسماك. في الحالة الثانية، واستنادًا إلى فرضية Hotelling، يجب أن يتزامن هبوط نسبة مخزون الثروات غير المتجددة مع ارتفاع متماثل في نسبة أسعارها، أي أن يتساوى، بالقيمة المطلقة، مقدار تغيّر المخزون والسعر معًا.

من جانب آخر، هناك احتمالية الإستبدال بين كلا الموردين. فانخفاض المخزون غير المتجدد قد يقابله زيادة في المخزون المتجدد كإعادة تشجير منطقة ما للتعويض عن تراجع احتياطيات النفط. إلاّ أنّ هذا الإحلال قد يكون غير كاف على نطاق واسع وغير عملي في كلّ الأحيان للوصول إلى غاية التأهيل البيئي الكامل.

5. خاتمة:

أضحت التنمية المستدامة موضوعًا عالميًّا ذائع الصيت والانتشار بفضل كثير من الباحثين من آفاق مختلفة وكذا الهيئات الدولية التي تقوم بتنظيم مناقشات دورية وباقتراح خطط عمل في سلسلة من المؤتمرات الرئيسية. من خلال إرساء معايير اجتماعية، اقتصادية وبيئية متكاملة، تسعى هذه التنمية على العموم، إلى تحقيق مجموعة أهداف كحماية التنوع البيولوجي والثقافي الخاصّ بأفراد الجيل الحالي والأجيال المتعاقبة.

زيادةً على هذا، هي تعني إلزامية إدراج خيارات التنمية -وليس النمو فقط- داخل مجال أوسع مما تم القيام به سالفًا عبر دراسة الآثار البعيدة للقرارات قصيرة الأجل، الآثار الإقليمية للقرارات المحلية و، أيضًا، الآثار البيئية والاجتماعية التوزيعية للقرارات الاقتصادية في سياق العلاقات بين دول الشمال ودول الجنوب.

بالموازاة، يظلّ نهج تفعيل التنمية المستدامة محلّ خلاف بين حركتين علميتين. ترى حركة الإستدامة الضعيفة أنّ المشكلات البيئية قد تُحَلّ باللجوء إلى مزيد من النمو الإقتصادي الذي سيمكّن من توفير طاقات إضافية منشأة من طرف الإنسان تسمح بتحسين جودة البيئة وبتعويض مثالي لندرة الثروات الطبيعية.

لكن، ومن جهة معاكسة، تتضمّن هذه الرؤية معضلة شائكة حيث أنّ نضوب الموارد الطبيعية وتراكم النفايات على الأجل الطويل يشكّل، في نهاية المطاف، خطرًا على النمو الاقتصادي والرفاهية.

أمّا حركة الإستدامة القوية، فتؤمن بوجوب حالة استقرار النظام العالمي من حيث مستويات النمو السكاني والاستهلاكية لضمان استمرارية الجنس البشري والحياة فوق الأرض

رافضةً كلّ مبدأ إحلال بين الأصول الطبيعية ورأس المال المصنّع. هي تشدّد على أنّ حدود البيئة هي عناصر ثابتة يجب أن تخضع لها الاهتمامات البشرية الأخرى. زد على هذا، هي تدعو إلى أفضلية المفاهيم البيئية كمفهوم الإنصاف بين مختلف الأجيال المتلاحقة في التمتع، على الأقل، بنفس المخزون من الثروات البيئية ما يعني أن المستقبل لا يتم تقييمه اقتصاديًا بل أخلاقيًا وأنّ الرفاهية ليست ذات طابع مادّي وحسب. مع هذا، فإنّ الإستدامة القوية تشمل بدورها على معضلة تتمثّل في إمكانية انتشار واسع للبطالة والركود الاجتماعي نتيجة تطبيق محتمل لمبدأ تراجع أو إيقاف النمو.

تؤثر المناقشات بين هذين الحركتين على وضع تصوّر شامل لمؤشرات التنمية المستدامة: فحيث تشترط الأولى تعظيم دور السوق من خلال التقييم النقدي لجميع الخيرات غير السوقية أو الطبيعية، تقتضي الثانية إعادة تمحور البيئة في مركز الاهتمامات البشرية عبر تطوير معايير التقييم الحيوي أو البيئي لما يسمّى برأس المال الطبيعي الحرج. *ما الأفضل في المطلق بين هذين المدرستين؟* الجواب ليس بالسهل، فالنقاش بينهما لا يزال قائمًا إلى غاية اليوم مولّدًا، في ذات الحين، أفكارًا و رؤى جديدة عن رفاهة الإنسان و كيفية صون البيئة.

6. قائمة المراجع:

- Aubertin, C., & Vivien, F.-D. (2006). *Le développement durable : enjeux politiques, économiques et sociaux.* Paris: La documentation française.
- Barde, J.-P. (1992). *Economie et politique de l'environnement.* Paris: Ed. PUF, 2ème Ed.
- Bürgenmeïer, B., Harayama, Y., & Wallart, N. (1997). *Théorie et pratique des taxes environnementales.* Paris: Economica.
- Combes, M. (2005). Quel avenir pour la Responsabilité Sociale des Entreprises (RSE) ? la RSE : l'émergence d'un nouveau paradigme organisationnel. *Management et Avenir , 04* (06), 131-145.
- Costanza, R., D'arge, R., De Groot, R., Farberk, S., Grasso, M., Hannon, B, Limburg, K., Naeem, S, O'neill, R, Paruelo, J., Raskin, R., Suttonkk, P. and Van Den Belt, M. (1997). The value of the world's ecosystem services and natural capital. *Nature , 387*, 253-260.

- Daly, H. E. (1990). Sustainable Development: From concept and theory to operational principles. *Population and Development Review , 16*, 25-43.
- Figuières, C., Guyomard, H., & Rotillon, G. (2007). Une brève analyse économique orthodoxe du concept de développement durable. *Economie Rurale* (300), 79-84.
- Godard, O. (2007). Le principe de précaution et la controverse OGM. *Economie Publique , 02* (21), 13-75.
- Latouche, S. (2003). L'imposture du développement durable ou les habits neufs du développement. *Mondes en Développement , 31* (121), 23-30.
- Mancebo, F. (2009). Inscription territoriale du développement durable et responsabilité environnementale : ecolabels et quotas individuels transférables. *VertigO - La revue en sciences de l'environnement , 09* (02), 01-05.
- Maréchal, J.-P., & Quenault, B. (2005). *Le développement durable : une perspective pour le XXIe siècle.* Paris: PUR.
- Markandya, A., & Pedroso-Galinato, S. (2007). How substitutable is natural capital ? *Environmental and Resource Economics , 37* (01).
- Meier, O., & Schier, G. (2005). *Entreprises multinationales : stratégie, restructuration, gouvernance.* Paris: Dunod.
- Merlin, P. (2008). *Energie et environnement.* Paris: La documentation française.
- Ouharon, A. (2006). Population et environnement : des liaisons incertaines. *Natures, Sciences, Sociétés* (14), 168-173.
- Quenault, B. (2004). Le développement durable comme pierre d'achoppement des relations Nord/Sud au sein des négociations commerciales multilatérales à l'Organisation Mondiale du Commerce. *Mondes en Développement , 32* (127), 11-27.

- Rousseau, S., & Zuindeau, B. (2007). Théorie de la régulation et développement durable. *Revue de la Régulation* (01), 01-18.
- Schepens, F. (2005). L'urgence écologique et son utilisation dans la constitution d'un groupe d'entrepreneurs forestiers. *Esprit Critique , 07* (01), 116-129.
- *Schubert, K., & Zagamé, P. (1998). L'environnement, une nouvelle dimension de l'analyse économique. Paris: Vuibert.*
- Schubert, K., & Zagamé, P. (1998). *L'environnement, une nouvelle dimension de l'analyse économique.* Paris: Vuibert.
- Vivien, F.-D. (2003). Jalons pour une histoire de la notion de développement durable. *Mondes en Développement , 31* (121), 01-21.